

تداعيات انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاديات الإسلامية
(دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا)

*The repercussions of Brexit on real investments in islamic economics
(GCC countries model)*

د. بوزيان مختارية¹

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

mokhtaria.bouziane@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2020/06/03

تاريخ الاستلام: 2020/01/05

Abstract:

The UK's referendum from the (EU) raised a state of panic in the European and Global financial and economic circles, which shape British foreign policy in the future. This study aims to analyse the impact of the UK's Brexit on its relations with the countries of the (GCC) region, with which it maintains deep-rooted economic ties. Results of the study shows that the UK's Brexit, as well as the UK's reduced global influence outside the EU, have augmented the perceived importance of relations with the (GCC) region especially under the possibility of a free trade agreement and the establishment of the UK-GCC Joint Working Group.

Key words: Brexit, Gulf Cooperation Council, real investments, Free Trade, Joint Working Group.

مقدمة:

ترتبط المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC) علاقات تجارية تاريخية، إذ وبالرغم من أن (10%) من صادرات المملكة المتحدة تصل دول المجلس، إلا أنها لا تستقبل سوى (2,7%) من الصادرات الخليجية، ما يعني عدم تأثير الضرائب والرسوم الجديدة على تكوين رأس المال الناتج من عمليات تصدير النفط والغاز والمواد ذات الصلة، خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط بمعدل (6%) خلال الفترة (2015-2016)، وذلك مقابل الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة محليا والحاجة إلى دعم القدرة الصناعية للتصدير، لاسيما وأن دول الخليج تمثل السوق الخامسة لصادرات الإتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الأول لها. أصبحت مغادرة بريطانيا للإتحاد الأوروبي حقيقة واقعة الآن وعلى مختلف دول العالم التعامل معها، إذ تتدافع شتى الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الايجابية، فتأثير خروج بريطانيا لم يقتصر فقط على الصعيد الداخلي لبريطانيا بل امتد إلى العالم ككل ليشمل بذلك الأسواق العالمية، بما فيها تباطؤ الاقتصاد البريطاني وتراجع قيمة الجنيه الإسترليني، حيث فقدت العملة البريطانية أكثر من (10%) من قيمتها خلال يوم واحد مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء؛ مما له أثر بالغ الأهمية على حجم الاستثمارات الحقيقية للدول الشريكة في تجارتها البنينية على غرار الإتحاد الأوروبي ودول المجلس الخليجي (GCC) والمؤلفة من (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة)، والتي تربطها علاقات سياسية وثيقة مع المملكة المتحدة، إذ كان عليها أن تستيقظ على هذا الواقع الجديد، كما وتعتبر دول الخليج أولوية خيارات بريطانيا الاقتصادية بعد خروجها من الإتحاد الأوروبي.

إشكالية البحث:

لا بد أن الانسحاب سيؤدي إلى تغييرات كبيرة فيما يتعلق بسياسة بريطانيا الخارجية لاسيما مع احتمال اتفاق التجارة الحرة مع دول المجلس (GCC) التي لطالما عرفها الإتحاد الأوروبي، وإنشاء مجموعة العمل المشتركة بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي (-UK GCC Joint Working Group)، في حين تزايد الفرص المتاحة للشركات البريطانية لدخول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس (PPP: Public Private Partnership)؛ من هذا العرض الموجز وعلى ضوء ما تقدم تتبلور معالم الإشكالية التالية:
إلى أي مدى أثر قرار انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على الاستثمارات الحقيقية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها من الدراسات القليلة باللغة العربية التي أعطت اهتماما بدراسة أثر بريكسيت على الاقتصاديات العربية حيث يهدف هذا البحث إلى توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة، بتحديد نوع العلاقة البريطانية- الأوروبية قبل وبعد الاستفتاء الذي قام به البريطانيون والذي نتج عنه انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي؛ ومن ناحية أخرى يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر هذا الانسحاب على الاستثمارات الحقيقية في الاقتصاديات الإسلامية من خلال التعرف على درجة تأثير هذا الانسحاب على دول مجلس التعاون الخليجي (GCC).

منهج البحث:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوفي التحليلي، وذلك من أجل تحليل ومعالجة الإشكالية الرئيسة للدراسة والإمام بمختلف حيثياتها في الجانب النظري، وكذا وصف وتشخيص تأثير هذا الانسحاب على دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) ومحاولة التعبير عنها كما وكيفاً.

محاور البحث:

تحقيقاً لهذا الغرض تم تقسيم البحث ليشتمل على محورين أساسيين، هما:

المحور الأول: تحليل الإطار النظري لماهية العلاقة التلازمية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي؛

المحور الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)؛

تحليل الدراسات السابقة:

لقد حدث تحول جذري من جهة التركيز على الأهمية التي يكتسبها هذا البحث، لكونها منبثقة من عمق الجدل القائم حول إمكانية حدوث أزمات مالية وتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي عقب الخروج البريطاني (Brexit) من الإتحاد الأوروبي وتداعياته على الإتحاد الأوروبي بشكل عام وعلى منطقة (GCC) بشكل خاص، حيث كان ذلك محل اهتمام الدراسات والبحوث الحديثة التي قامت بها المؤسسات المالية و مراكز الأبحاث الدولية، ومن جملة الدراسات التي تقاطعت مع موضوعنا، نذكر منها دراسة دراسة (Ian Groome, 2016) أثر البريكسيت على منطقة الخليج العربي ضمن دراسة أعدها بعنوان: "تأثير البريكسيت على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن لأمناء خزائنة الشركات أن يتفقدوا المخاطر المالية للغد؟"، وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الإنجليزية نشر بقاعدة بيانات مؤسسة تومسون رويترز¹، حيث خلصت نتائج الدراسة إلى وجود إشكاليين رئيسيين تتأثر بهما الشركات والمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي: أولهما يخص عملية تقييم الجنيه الأسترليني ومدى انعكاسها على استقطاب الاستثمارات الخليجية (أ)، وثانيهما يتعلق بالتأثير على الترتيبات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (ب)؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن التقلبات في

أسواق العملات يمكن أن يكون لها تأثير على أسواق الأصول الأخرى مثل السلع والسياسة النقدية العالمية، وكل ذلك سيكون له تأثير مباشر على دول المجلس (GCC).

هذا وقد إستعرضت أعمال (Antoine. V. Jones, 2017)، تحت عنوان: "المملكة المتحدة في الخليج: البريكسيت والعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)"، وأصل هذه الدراسة مقال باللغة الإنجليزية نشر بمجلة مؤسسة البحوث الإستراتيجية،² حيث توصل الباحث إلى أن احتمالية إعادة صياغة طبيعة السياسة الخارجية البريطانية بعد خروجها (Brexit) من الإتحاد الأوروبي (EU)، إذ أن روابطها الجيوسياسية والاقتصادية الوثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي توفر لها مؤشراً جيداً للاتجاهات المستقبلية؛ وما يؤكد ذلك تكثيف الوجود الإقتصادي البريطاني في منطقة الخليج وذلك منذ عام 2012، حيث ارتفع في عدد الاتفاقات الإستراتيجية والتجارية التي أبرمت لتعزيز التجارة البينية؛ ذلك لأن المملكة المتحدة تدرك قيمة التكلفة الاقتصادية للبريكسيت، بالإضافة إلى فقدان تأثيرها على الساحة العالمية، مما أدى إلى تكثيف علاقاتها السياسية والإقتصادية مع دول المجلس لكونها ذات أهمية خاصة؛ لاسيما مع احتمال اتفاق التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وإنشاء مجموعة العمل المشتركة بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي (UK-GCC Joint Working Group)، كما أن توطيد العلاقات الثنائية بشكل مستديم مع العديد من دول مجلس التعاون الخليجي يؤكد على الاهتمام المتجدد للمملكة المتحدة في تأسيس وجودها بالمنطقة. وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج تحليل دراسة كريستيان كوتس (Kristian Coates Ulrichsen, 2016)، حول تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول الخليج العربي، تحت عنوان: (ما الذي يعنيه "البريكسيت" لدول مجلس التعاون الخليجي)،³ بالمجلس الأطلسي أن التأثير المباشر لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يقع على الاستثمارات الضخمة التي تملكها صناديق الثروة السيادية الخليجية في بريطانيا، بالإضافة إلى الأفراد ذوي الثروات المالية الكبيرة، والذين يواجهون فترة من عدم اليقين المعتبرة، مما يدفعهم إلى البحث عن الملاذات الآمنة وتحويل استثماراتهم نحوها، خاصة بعد تأثر أسعار النفط مما أدى إلى تباطؤ النمو الإقتصادي في بريطانيا و الإتحاد الأوروبي، متسبباً بذلك في ركود ثلاثي الأطراف.

وفي دراسة أعدها الباحث في العلاقات الدولية حافظ التونسي (2017)، تحت عنوان: "انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات أوروبيا وعربيا"،⁴ عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، استعرض فيها تداعيات بريكسيت على بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث أوضح أن انخفاض الجنية الإسترليني سيدفع نحو زيادة الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، وأن خروجها كبلد مستقر بمتوسط بطالة قدره (5%)، ستعكس سلبي على الأسواق والبورصات العالمية والشركات الصغرى والمتوسطة، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط بمعدل (6%) بشكل غير مسبوق لاسيما خلال الفترة: (2015-2016)، في ظل الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة محليا والحاجة إلى دعم القدرة الصناعية للتصدير، وخصوصا أن دول الخليج تمثل السوق الخامسة لصادرات الإتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الأول لها؛ ونظرا لكون بلدان مجلس التعاون الخليجي تصدر لبريطانيا النفط والغاز ومواد ذات صلة وتستورد منها تشكيلة واسعة من السلع المصنعة والخدمات، ومن ثم فإن توثيق العلاقات التجارية في مجالات الصناعة والطاقات المتجددة والنظيفة مرحلة ما بعد النفط أمر لا غنى عنه؛ مما سرع من وتيرة المفاوضات البريطانية-الخليجية، أين بلغ حجم التجارة البينية بين الطرفين حوالي 18 مليار جنيه إسترليني، مقابل واردات بقيمة 17,9 مليار جنيه إسترليني، مما يبرز القيمة السوقية للمنتجات الخليجية في بريطانيا، والذهاب إلى إبرام اتفاقية التجارة الحرة وتفعيلها، بعد أن تم إيقافها منذ سنة 2008 من دول المجلس عقب الأزمة المالية العالمية.

المحور الأول: تحليل الإطار النظري لماهية العلاقة التلازمية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي:

بتاريخ 23 جوان 2016 قام البريطانيون بالتصويت لصالح انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وهو حدث تاريخي، في استفتاء حول عضوية بلادهم في الاتحاد الأوروبي وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة (51.9%) مقابل (48.1%) لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي، حيث أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر و عدم اليقين في الأوساط المالية والعالمية، كما مثلت تحدياً لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، وهددت بتداعيات اقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا، وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه.

أولاً: العلاقة البريطانية – الأوروبية قبل وبعد بريكسيت (Brexit): الخلفيات والانعكاسات:

لقد تميزت العلاقة البريطانية-الأوروبية طوال عضويتها داخل الاتحاد الأوروبي بعدم الانسجام القائمة على تاريخٍ طويلٍ من عدم الثقة، وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد: ألمانيا وفرنسا؛ ولم تكن بريطانيا متحمسة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي يوماً، إذ لم تكن من بين الدول الست (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ) التي وقعت على اتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957م، بل نأت بنفسها عنها وتأخر انضمامها إليها حتى عام 1973م بعد أن عارضت فرنسا طلب انضمامها مرتين. هذا وقد اتبعت الحكومة البريطانية سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قرباً من الولايات المتحدة، بيد أن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسياً واقتصادياً من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية، والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية-ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي، من ناحية أخرى، ومنذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 1992، تعالت في بريطانيا أصواتٌ تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي.⁵

ثانياً: تحليل طبيعة المؤشرات المالية والاقتصادية للحكومة البريطانية:**1- إطلالة إحصائية على المبادلات التجارية للاقتصاد البريطاني مع الاتحاد الأوروبي:**

يعد اقتصاد بريطانيا خامس أكبر اقتصاد على مستوى العالم، وثاني أكبر اقتصاد في أوروبا بعد ألمانيا، حيث تشكل صادرات المملكة المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي (44%) من مجمل صادرات البلاد، وفقاً لمكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني (Office for National Statistics)،⁶ كما بلغت قيمة واردات الاقتصاد البريطاني 291 مليار جنيه إسترليني من الاتحاد الأوروبي وأما صادراته فقد وصلت إلى 223 مليار جنيه إسترليني في مقابل 288 مليار موجهة إلى باقي العالم، محققة بذلك عجزاً مالياً قدره: 68 مليار جنيه.

شكلت تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع المملكة المتحدة (2.7%) من التجارة العالمية في المنطقة في عام 2015، وخلال العامين التاليين نمت إلى 40.1 مليار جنيه إسترليني في عام 2017 بزيادة سنوية بلغت (14.8%) في المائة.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي الآن رابع أكبر سوق تصدير للبضائع خارج الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة والصين وهونج كونج؛ كما ارتفعت واردات المملكة المتحدة من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (21.5%) بالنسبة لعام 2006.⁷

2- تقييم أثر برنامج التيسير الكمي على المتغيرات الاقتصادية الكلية لبريطانيا:

قررت لجنة السياسة النقدية لبنك إنجلترا (BOE) في اجتماعها الأخير برئاسة (Mark Carney) في أواخر ديسمبر 2015، تطبيق برنامج التيسير الكمي (Quantitative Easing Program)، الذي يهدف إلى تحسين حجم مركزه المالي لشراء الأصول الرأسمالية من البنوك الدائنة، مما يزيد من سيولتها فتصبح قادرة على منح المزيد من القروض لتحفيز الشركات على الاستثمار، والذي سيكلف البنك المركزي الإنجليزي ضخ كتلة نقدية كلية بما يقارب 0,25 تريليون جنيه إسترليني خلال الفترة (2015 – 2017)، مع إمكانية تخفيض أسعار الفائدة من مستواها المتدني بالفعل والبالغة (0,50%) التي تم الفصل فيها في شهر فبراير 2017م، وذلك من أجل دعم الاقتصاد بعد

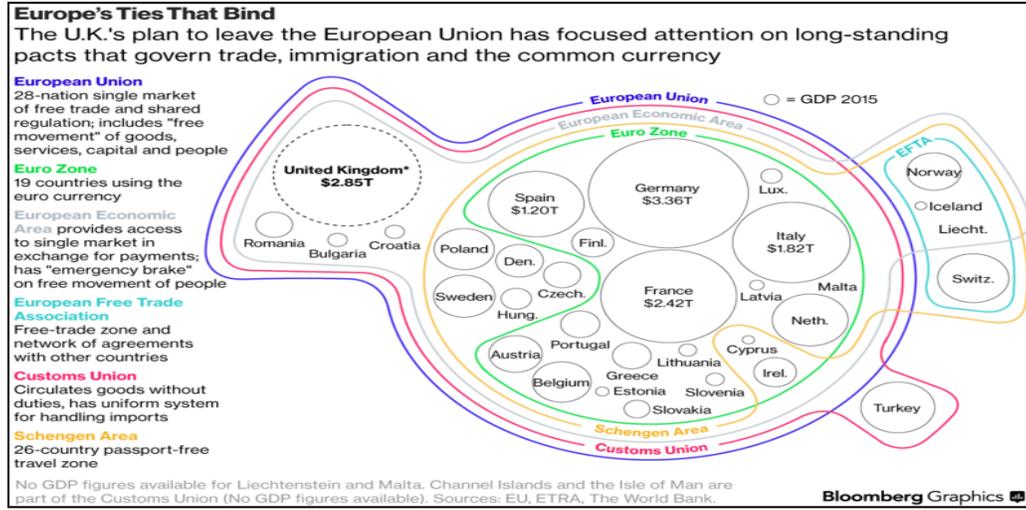
التصويت لصالح الخروج من الإتحاد الأوروبي (Brexit)؛ حيث تم خفض سعر الفائدة في المملكة المتحدة وزيادة التيسير الكمي في 4 أوت 2016 ، غد قام بنك إنجلترا بخفض أسعار الفائدة إلى (-0.25%) وهو أدنى مستوى له على الإطلاق في تاريخ البنك البالغ 322 عامًا وفي الوقت نفسه ، أعلن بنك إنجلترا أنه سيمنح التيسير الكمي (QE) بمقدار 60 مليار جنيه إسترليني، مما يمدد برنامج التسهيلات الكمية الحالي إلى 435 مليار جنيه إسترليني⁸.

وقد جاء تقييم تباطؤ معدلات النمو في مقابل ارتفاع معدلات التضخم الناتجة عن انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني، الذي انخفض إلى أدنى مستوياته أمام الدولار الأمريكي منذ 1985م، حيث قارب معدل: 1.15 دولار؛ في ظل سياسة التوسع في برنامج التيسير الكمي، مما قد يغير العلاقة التبادلية (GBP=USD)، الأمر الذي يحمل القيمة الحقيقية للأجور للتباطؤ الناجم عن البريكسيت، وقد توقع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا (NIESR) انخفاض أجور المستهلكين الحقيقية بما يتراوح بين: (2.2 و 7%)؛ كما سجل العائد على السندات البريطانية لمدة عشر سنوات (10) مستويات قياسية متدنية، حيث لامس عتبة (1.018%)، ويعتقد الخبراء الماليون بأنه قد يهبط أكثر من ذلك ليقبل عن (1%)؛ كما أن السوق المالي قد تأثر بدوره حيث زادت تقلبات المؤشر العام (FTSE) بشتى فروعه، والذي أثر سلبيًا على مستويات أسعار إغلاق مؤشرات البورصات العالمية الأخرى ليلة ظهور نتائج الاستفتاء.

3- تقييم أثر خطة الخروج على العلاقات التجارية البريطانية – الأوروبية:

لقد تزامن تحذير وزير المالية (Jorge Osborne) من حدوث ركود اقتصادي في الوقت الذي صرح فيه محافظ بنك إنجلترا مارك كارني أن تباطؤًا ملموسًا قد ينتج عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي ودخول الاقتصاد في انكماش على مدار الربع الأول والثاني لسنة 2017م، وأكدت وكالات التصنيف الائتماني وصندوق النقد الدولي (IMF) أن التباطؤ المتوقع في النمو سنة (2017) بلغ (1,3%) عقب التصويت بعدما كان في حدود 2,25% عام 2015،⁹ مما كان له الأثر السلبي على التصنيف الائتماني للبلاد ككل، كما صرحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) أن الخروج البريطاني سيضر باقي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ويؤثر على دول أخرى خارجه، حيث سجلت بريطانيا أكبر عجز في ميزان المعاملات الجارية، بما يعادل (5,2%) من الناتج (GDP)؛ وعكس هذا العجز زيادة تدفقات توزيعات الأرباح ومدفوعات الدين إلى المستثمرين الأجانب عن التدفقات الماثلة التي تأتي للبلاد، بالإضافة إلى العجز التجاري الكبير؛ وهذا ما أثر على نوع العلاقة التجارية التي قد تدخل فيها مع الإتحاد الأوروبي، والذي يسهم بنحو نصف صادراتها،¹⁰ كما هو موضح في الشكل رقم (01) أدناه:

الشكل رقم (1): خطة الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي (EU)



Source: Tim Ross, Fox Won't Accept Brexit Deal That Keeps U.K. in EU Customs Union, Bloomberg,2018, available at: <http://www.Bloomberg.com>.

المحور الثاني: تداعيات خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول مجلس التعاون الخليجي (GCC):

جاء هذا المحور امتدادا لما سبقه، وذلك من أجل تحليل الآثار الناجمة عن الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي على إقتصاديات دول منطقة التعاون الخليجي (GCC)، وذلك بهدف تحديد معالم تداعيات ذلك على حجم التجارة البينية لبريطانيا مع دول المجلس (GCC) أولا، ومن ثم على حجم الاستثمارات الحقيقية للطرفين، لنشير في هذه الدراسة إلى أثر الخروج (Brexit) على حجم الاستثمارات الخليجية في الصناديق السيادية والصناعات التحويلية في المنطقة، وقبل التطرق لذلك بالتفصيل سوف نستعرض فيما يلي أهم التبعيات الاقتصادية لبريكسيت (Brexit) على دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) بشكل عام، موضحة في الجدول رقم (01):

الجدول رقم (01): الآثار الاقتصادية للبريكسيت على دول المجلس التعاون الخليجي (GCC)

جوانب تأثير قرار انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على دول المجلس التعاون الخليجي (GCC)	
مباشرة بعد طلع نتائج الاستفتاء الذي قام به البريطانيون حول خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة (13.5%) ليلعب بذلك أدنى مستوى له منذ 30 عاما مقارنة مع الدولار، مع العلم أن عملات دول مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بشكل أساسي بالدولار الأمريكي وهذا من شأنه التأثير على حجم التجارة والسياحة والاستثمار.	أثره على العملات الأجنبية:
يعتبر التأثير على السياحة محسوسا في الإمارات وتحتديا في دبي، حيث بلغ عدد السياح القادمين من المملكة المتحدة إلى دبي (1.18 مليون) في عام 2015، وبالتالي فان التأثير على قطاع السياحة هو تأثير سلبي مع انخفاض قيمة الجنيه، نظرا لتأثير انتقال العدوى المحتمل على اقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي.	أثره على السياحة:
يشمل التأثير شركات الطيران الرئيسية في دول مجلس التعاون الخليجي - الإمارات والإتحاد للطيران والخطوط الجوية القطرية - أيضا، سوف يقلل تحاوي قيمة الجنيه من السفر الدولي من قبل مواطني المملكة المتحدة ولكن في نفس الوقت سيجعل من المملكة المتحدة وجهة جذابة للسياح.	أثره على الخطوط الجوية:
تحتل الإمارات المركز الحادي عشر في قائمة أفضل البلدان بالنسبة لصادرات المملكة المتحدة، بعدها تأتي المملكة العربية السعودية في المركز الرابع عشر وعليه فان الانخفاض في الجنيه سيجعل من سلع المملكة المتحدة أرخص وستزيد الواردات، وتشمل الصادرات الرئيسية إلى دول مجلس التعاون الخليجي من المملكة المتحدة	أثره على حجم التجارة:

<p>(الآلات والمعدات ومعدات الاتصالات والمركبات والأدوية والمستحضرات الصيدلانية...) كما تعد دول مجلس التعاون الخليجي وجهة رئيسية لتجارة التجزئة في العلامات التجارية في المملكة المتحدة، مما يجعل هذه السلع أرخص مقارنة بالدول الأخرى.</p>	
<p>بلغت استثمارات المواطنين البريطانيين في العقارات بدبي (10 مليارات درهم) في عام 2015، وهو ثالث أكبر استثمار من أي بلد، ومع ذلك فإن الانخفاض في الجنيه الإسترليني - إلى جانب انخفاض أسعار العقارات في المملكة المتحدة - سيجعل الاستثمار في العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي غير جذاب. وبالتالي ستكون أسعار العقارات الرخيصة في جميع أنحاء المملكة المتحدة، إلى جانب انخفاض الطلب على المكاتب والمساحات السكنية بسبب نقل الشركات إلى الخارج إلى دول الإتحاد الأوروبي. كما أن المملكة المتحدة تعتبر الوجهة المفضلة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار في العقارات، وسوف تصبح أكثر جاذبية في أعقاب خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي.</p>	<p>أثره على قطاع العقارات:</p>
<p>إن اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والإتحاد الأوروبي قيد التفاوض طوال العقدين الماضيين. سيعطي (Brexit) المملكة المتحدة فرصة لإبرام اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بسرعة مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يفيد كلا الطرفين وذلك من خلال المساهمة في تنويع الاقتصاد بدول المجلس.</p>	<p>أثره على اتفاقيات التجارة الحرة:</p>
<p>إن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي كان له أثر بالغ الأهمية على الأسواق العالمية؛ إذ تراجعت أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث عرفت السوق المالية في دبي انخفاض بنسبة (5%) في بداية تداولاتها عقب التصويت، أما السوق السعودية فانخفضت بنسبة (4.1%) عند الافتتاح، فيما تراجعت سوق الأسهم القطرية (1.8%)، وسوق أبو ظبي (2.3%)، بينما لم تتأثر كل من سلطنة عمان والبحرين. والجدير بالذكر أن الإطار الزمني لانسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي لا زال سارياً ومرهوناً بالمفاوضات المستقبلية بينهما، ومع ذلك فإن الانخفاض في الجنيه وأسعار النفط وأسعار العقارات وأسعار الأسهم هو أمر فوري، وتحتاج اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد سياسات اقتصادية لمواجهة أي تأثير سلبي والاستفادة من التأثير الايجابي.</p>	<p>أثره على سوق الأسهم:</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات متفرقة.

أولاً: تحليل تداعيات بريكست (Brexit) على حجم تجارتها البينية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC):

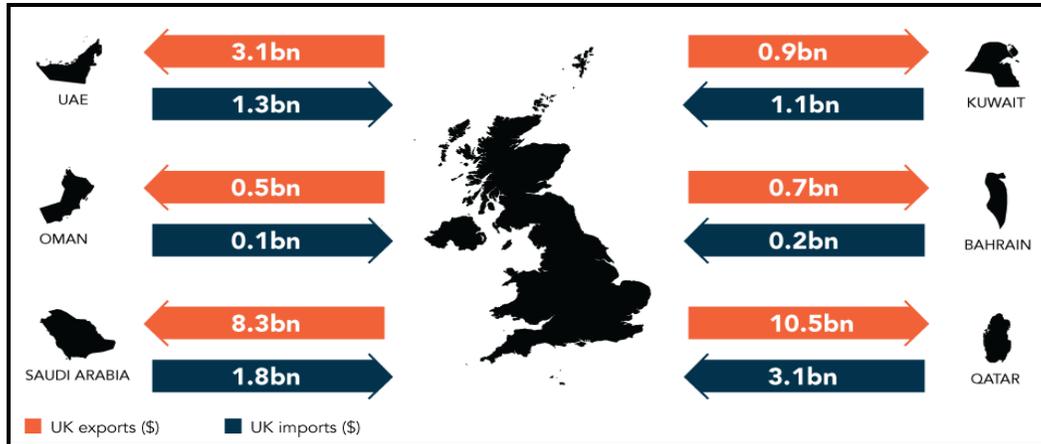
ترتبط المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي (GCC) بعلاقات تجارية تاريخية، إذ وبالرغم من أن (10%) من صادرات المملكة المتحدة تصل دول المجلس، إلا أنها لا تستقبل سوى (2,7%) من الصادرات الخليجية، ما يعني عدم تأثير الضرائب والرسوم الجديدة على تكوين رأس المال الناتج من عمليات تصدير النفط والغاز والمواد ذات الصلة¹¹، خصوصاً في ظل انخفاض أسعار النفط بمعدل (6%) خلال الفترة (2015-2016)، وفي ظل الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة محلياً والحاجة إلى دعم القدرة الصناعية للتصدير، لاسيما وأن دول الخليج تمثل السوق الخامسة لصادرات الإتحاد الأوروبي، الذي يعد الشريك التجاري الأول لها، وبالنسبة للمملكة المتحدة تصدر تشكيلة واسعة من السلع المصنعة والخدمات لدول المنطقة، ومن ثم فإن توثيق العلاقات التجارية في مجالات الصناعة والطاقت المتجددة والنظيفة لمرحلة ما بعد النفط أمر لا غنى عنه؛ في ظل سعي الطرفين إلى إنشاء اتفاقية تجارة حرة بعد أن تم إيقافها من دول المجلس منذ أزمة الرهن العقاري لسنة 2008م، وفي هذا الصدد أعلنت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (Theresa May) في 07 ديسمبر 2016م، عن إنشاء مجموعة العمل المشتركة بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي (UK-GCC Joint Working Group)¹²، في حين ترأس وزير التجارة الخارجية البريطاني (Liam Fox)، مؤتمراً حول الفرص المتاحة للشركات البريطانية لدخول الشراكة بين القطاعين العام

والخاص في دول المجلس (PPP : Public Private Partnership)، معلنا أن وكالة ائتمان الصادرات البريطانية (BECA :Britain's Export Credit Agency) ستقدم الدعم لجميع المعاملات التجارية الخليجية.¹³

1- تحليل تداعيات بريكسيت على حجم التجارة البينية لبريطانيا مع دول المجلس (GCC):

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تجارية وثيقة مع المملكة المتحدة التي تعتبر ثاني أكبر شريك تجاري داخل الإتحاد الأوروبي، بعد ألمانيا، لدول الخليج، حيث أظهرت الخارطة التجارية توزع أبرز صادرات المملكة المتحدة لدول الخليج بين المحركات، النفاثة، والسيارات، والذهب، والطائرات وأجزائها، ومصنوعات المجوهرات، والمعادن النفيسة؛ فيما استحوذ كل من قطاع الغاز الطبيعي المسال والكيروسين ووقود الطائرات والنفط الخام على ما يزيد عن (70%) تقريباً من إجمالي واردات بريطانيا من دول الخليج؛ وطبقاً لبيانات هيئة التجارة والاستثمار البريطانية (UK Trade & Investment Authority, 2014)، فقد بلغ إجمالي حجم التجارة الثنائية للسلع بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2014م ما يقرب من 22.1 مليار جنيه إسترليني (نحو 33 مليار دولار)، ووصلت قيمة واردات المملكة المتحدة من دول الخليج إلى أكثر من 8.5 مليار جنيه إسترليني (نحو 5,7 مليار دولار)، بينما تحطت قيمة الصادرات البريطانية إلى الخليج نحو 13.6 مليار جنيه إسترليني (نحو 9 مليار دولار)، مما يبرز القيمة السوقية للمنتجات الخليجية في بريطانيا، وخلال سنة 2015م، تضاعف حجم التجارة البينية لكل من بريطانيا والبلدان الخليجية حيث بلغ مجموع الصادرات نحو 24 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع قدرها (166,66%) مقابل ارتفاع في حجم الواردات بقيمة: 7,6 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع قدرها (33,33%) على التوالي، مما يبرز القيمة السوقية للمنتجات الخليجية في بريطانيا، خصوصاً مع توفر عوامل جذب كثيرة في بريطانيا للأسواق الخليجية واحتمال ظهور تأثيرات على المدى المتوسط بعد وضع القوانين المنظمة للسوق الأوروبية، إذ تصدر كل من قطر والمملكة العربية السعودية في قائمة دول الخليج من حيث حجم علاقاتها التجارية مع بريطانيا، متبوعة بالإمارات العربية المتحدة تليها كل من الكويت والبحرين وعمان بترتيب أقل، والشكل رقم (02) أدناه يوضح حجم المعاملات التجارية بين الطرفين:

الشكل رقم (02): حجم المبادلات التجارية البينية للمملكة المتحدة ودول المجلس (GCC).



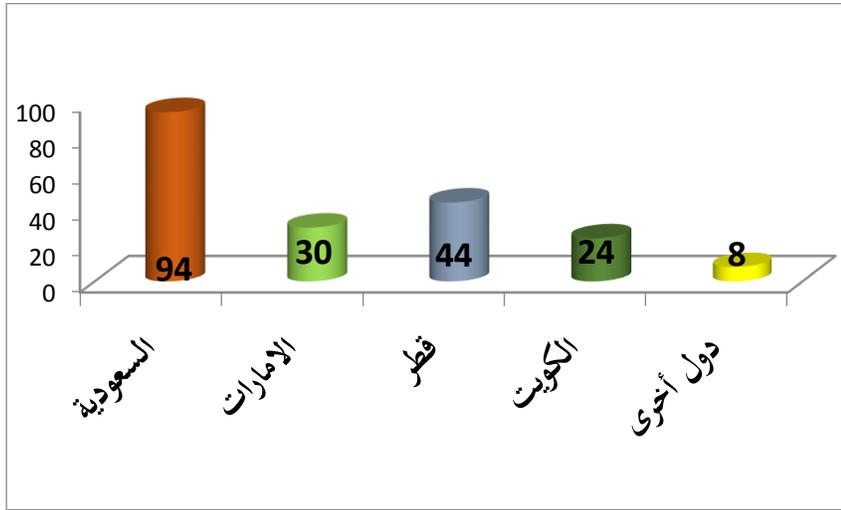
Source: UN (2015), UK Exports to the GCC Far Outweigh Imports, UN Comtrade Database.

2- تحليل تداعيات بريكسيت على حجم الاستثمارات الحقيقية لدول المجلس (GCC) :

تعتبر دول الخليج من أكبر المستثمرين في بريطانيا، حيث يبلغ حجم الاستثمارات السعودية في بريطانيا (94 مليار دولار) أما الإمارات فقدرت حجم استثماراتها ب(30 مليار دولار)، بينما بلغت نسبة استثمارات قطر (44) مليار دولار، والكويت بنسبة (24 مليار دولار) أما باقي الدول فحصتها بلغت (8 مليارات دولار) وتتركز معظم هذه الاستثمارات في قطاع العقارات، إذ تتمتع دول الخليج بخصائص تميزها عن بقية الدول بالنسبة لبريطانيا، أهمها الغنى المادي والتطور العمراني والاحتياطي الاستراتيجي للنفط والغاز والحاجة الدائمة إلى تطوير التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية والصناعة العسكرية...، وفيما يلي حجم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) في بريطانيا موضحة في الشكل رقم (03):

الشكل رقم (03): حجم الاستثمارات الحقيقية لدول المجلس (GCC) في بريطانيا

الوحدة : مليار دولار



المصدر: من إعداد الباحث.

أصبحت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الوجهة الاستثمارية المستهدفة لبريطانيا خلال فترة ما بعد الخروج ونظراً لضعف الجنيه الإسترليني نتيجة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، فإن دول المنطقة (GCC) ستمتع بميزة ارتفاع قدرتها الشرائية في الأسواق البريطانية مما يزيد من إمكانية استثماراتها الحقيقية، في ظل تأثر الاقتصاد البريطاني عبر قناتين رئيسيتين تتمثلان في أهيار العملة وتراجع معنويات الأسواق؛ كما انخفضت أسواق الأسهم العالمية بشكل حاد بسبب اندفاع المستثمرين إلى الملاذات الآمنة، لاسيما في ظل تخفيض التصنيف الائتماني للمملكة المتحدة من قبل وكالات التصنيف الثلاث الكبرى، حيث انحدرت قيمة الجنيه الإسترليني منذ ثلاث (03) سنوات مقارنة بالأورو، وذلك عقب إعلان (Theresa May) عن الخروج البريطاني، إذ سجلت قيمة الجنيه الإسترليني انخفاضاً بنسبة (18%) مقارنة بالدولار الأمريكي، وهو أدنى مستوى له منذ عام 1985، كما أصبح الجنيه الإسترليني يعادل: (1.22) دولار في 20 أكتوبر 2016.¹⁴

ثانياً: تحليل تداعيات بريكسيت (Brexit) على حجم الاستثمارات الخليجية في الصناديق السيادية والصناعات التحويلية:

على الرغم من حجم الخسائر المالية التي تكبدتها دول مجلس التعاون (GCC) في الأسواق المالية نتيجة الخروج البريطاني (Brexit) على المدى القصير، إلا أنها تفادت الانعكاسات الاقتصادية السلبية على المدى البعيد؛ ولعل الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون والالتزامات الثنائية في الأسواق العقارية أبرز الأمثلة على كيفية تخفيف حدة أثر انسحاب المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي، لاسيما بعد

تراجع قيمة الجنيه الإسترليني مما ترتب عنه ارتفاع في حجم التدفقات الخليجية نحو لندن، كما أن إنسحابها من الإتحاد الأوروبي قد يفتح المجال أمام توطيد العلاقات الاقتصادية مع دول مجلس التعاون، وفيما يلي بيان لذلك:

1- تحليل تداعيات بريكست على حجم الاستثمارات الخليجية في الصناديق السيادية (Sovereign Funds):

نتطرق في هذا الجزء إلى تحليل حجم الاستثمارات الخليجية في الصناديق السيادية (Sovereign Funds)، من حيث تاريخ نشأتها وحجم الاهتمام بها، ومن ثم نقوم بتحليل وضعية تلك الصناديق خلال وبعد البريكست (Brexit) على النحو التالي:

1-1 تحليل حجم الاستثمارات الخليجية في الصناديق السيادية (Sovereign Funds):

لقد تزايد هذا الاهتمام بالصناديق السيادية ودورها في دول مجلس التعاون الخليجي، لاسيما مع بروز أزمة الميزانيات العامة لهذه الدول، وذلك بعد تماوي أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية خلال الفترة (2012-2016)، وتسجيل بعض دول المنطقة عجزاً في موازنتها العامة لأول مرة منذ سنوات طويلة؛ وتطرح الظروف الحالية أسئلة عديدة حول استمرار دول الخليج في اعتمادها الكبير على مواردها النفطية ومدى ديمومة تلك الموارد، وتعرض إقتصاداتها المستمر لمخاطر تقلبات الأسواق العالمية، والإمكانات التي توفرها الصناديق السيادية للاستثمارات الحقيقية كبديل ممكن لتلك الموارد.

وقد أدت الصناديق السيادية دور صمام الأمان لبعض دول المجلس في مواجهة عجز ميزانيتها وانخيار أسعار النفط، حيث تتمكن الصناديق السيادية الخليجية -باعتبارها أدوات استثمارية لتنويع مصادر الدخل خاصة في الدول المصدرة للنفط والغاز- من امتصاص الأثر الناجم عن تقلبات أسعار الأصول الرأسمالية وأسعار الصرف المترتبة عن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وسيجنبها ذلك الاعتماد شبه المطلق على تصدير المواد الخام ويحميها بالتالي من مخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية للطاقة وتأثيراتها على العائدات السنوية للدول المنتجة وبالتالي تهميش المخاطر المرتقبة عليها، لاسيما على المدى القريب، لكون التأثير المباشر لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي يقع على الاستثمارات الضخمة التي تملكها صناديق الثروة السيادية الخليجية في بريطانيا، بالإضافة إلى الأفراد ذوي الثروات المالية الكبيرة، والذين يواجهون فترة من عدم اليقين المعتبرة، وربما سوف يسعون إلى تحويل استثماراتهم إلى بيئات أكثر أمناً.¹⁵

2-1 تحليل وضعية الصناديق السيادية الخليجية خلال وبعد انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي:

تتميز استثمارات الصناديق السيادية الخليجية في المملكة المتحدة بضخامتها وتنوعها، ونظراً لأهميتها، فإن حجم الاستثمارات الخليجية الإجمالية في بريطانيا وتنوعها قد مكنتها من تحمل الصدمات التي قد تضرب الأسواق والخروج منها بأقل الأضرار على المدى القصير؛ إذ بلغ حجم الأصول المستثمرة في الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون (GCC) ما مقداره 2.362.362 ثم 2.117 مليار دولار خلال الفترة (2016-2017)، أي ما يمثل حوالي (50%) من حجم الصناديق السيادية العالمية الممولة من عائدات تصدير قطاعي النفط والغاز، إذ أنها قد صنفت ضمن أكبر عشرة صناديق سيادية في العالم، حيث مثلت أربعة منها صناديق خليجية وفق قاعدة بيانات وإحصائيات معهد صناديق الثروات السيادية (SWFI) لسنة 2016، وهي: الصندوق الإماراتي المدار من قبل هيئة أبو ظبي للاستثمار (ADIA) الذي احتل المرتبة الأولى خليجياً والثانية عالمياً بحجم أصول بلغ: 792 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك سنة 2017م إلى 683 مليار دولار، ويفارق قيمة 109 مليار دولار أي بنسبة (13.76%) متراجعا إلى المرتبة الثالثة عالمياً، باستثناء صندوق واحد تابع لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (ICD) تُقدَّر قيمة أصوله بحوالي 196 مليار دولار، ليصل إلى 229.8 مليار سنة 2017م، وهو يُموَّل عن طريق فائض العملات الأجنبية لدى الإمارة الفقيرة من حيث الموارد البترولية والغنية بموارد أخرى قادمة من قطاعات السياحة والأعمال والتجارة، وقد بلغت أرباحه السنوية لعام 2015 حوالي 7.5 مليارات دولار،¹⁶ ليليه الصندوق السعودي ساما (SAMA) في المرتبة الثانية خليجياً والثالثة عالمياً بحوالي 598 مليار دولار، بيد أنه تراجع من حيث الترتيب الدولي إلى الرف السادس بقيمة أصول قدرها 494 مليار دولار،

محققاً بذلك نسبة تراجع (17.4%)، بسبب انخفاض واردات بريطانيا إلى قيمة 1.8 مليار دولار؛ وفي ظل هذه الظروف طرحت المملكة العربية السعودية خططاً طموحة للخروج من هذه الوضعية، أين تبنت مؤخرًا خطة للتطوير الشامل لاقتصادها في أفق سنة 2030، والتي تهدف من خلالها إلى تنويع مصادر دخل المملكة وتخفيف اعتمادها على العائدات النفطية، وتطرح زيادة كبيرة في أصول الصندوق السيادي السعودي، لتصل قيمته إلى أكثر من 2 تريليون دولار.¹⁷

ثم يأتي من بعد ذلك الصندوق الكويتي التابع لهيئة الاستثمار الكويتية (KIA) في المرتبة الثالثة خليجياً سنة 2016م، ومحافظاً على المرتبة الرابعة دولياً خلال الفترة (2016-2017) بأصول رأسمالية بلغت حوالي 592 مليار دولار، ليتبعه الصندوق القطري المسير من قبل هيئة الاستثمار القطرية (QIA) محافظاً بذلك على ترتيبه الرابع على مستوى دول المجلس ومتراجعا بدرجة واحدة إلى المرتبة العاشرة بفارق في قيمة أصوله بلغ 15 مليار دولار سنة 2017م بعدما كان في المرتبة التاسعة عالمياً بحوالي 335 مليار دولار،¹⁸ في حين تراجع صندوق الاحتياطي العام للدولة العُماني (SGRF) بمرتبة واحدة ليصل إلى المرتبة 32 عالمياً بحوالي 18 مليار دولار سنة 2016م بعدما كان في حدود 34 مليار دولار في السنة المالية، ليتبدل قائمة الترتيب الخليجي الصندوق البحريني المسير من قبل شركة ممتلكات القابضة (MHC) 41 عالمياً بحوالي 11 ثم 10.6 مليار دولار خلال الفترة (2016-2017)،¹⁹ كما هو موضح في الجدول رقم (02) أدناه:

الجدول رقم (02): وضعية أكبر الصناديق السيادية لدول المجلس (GCC) خلال وبعد (Brexit)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

البلد	اختصار اسم الصندوق	حجم الأصول المكونة للصندوق		المرتبة خليجياً (GCC)		المرتبة عالمياً (SWFR)	
		2017	2016	2017	2016	2017	2016
إ.ع.م (أبو ظبي)	ADIA	683	792	01	01	03	02
م. السعودية	SAMA	494	598	03	02	06	03
الكويت	KIA	592	592	02	03	04	04
قطر	QIA	320	335	04	04	10	09
عمان	SGRF	18	34	05	05	32	31
البحرين	MHC	10.6	11	06	06	38	41

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على قاعدة بيانات معهد صناديق الثروة السيادية (SWFI, 2018).

2- تحليل تداعيات (Brexit) على حجم الصناعات التحويلية بين دول المجلس (GCC):

تشهد الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون نمواً متواصلاً بدعم من المقومات التنافسية التي تتمتع بها دول المنطقة وفي مقدمتها البنية التحتية المتطورة والربط اللوجستي العالمي بالإضافة إلى وفرة المواد الخام.

كما تتركز الاستثمارات الحكومية لدول المجلس (GCC) في الوقت الحالي على مشاركة القطاع الخاص في الأعمال الاستثمارية الحقيقية لتنويع وتحسين الكفاءة الإنتاجية لقطاعها الاقتصادية. لاسيما في ظل إنشاء مجموعة العمل المشتركة بين المملكة المتحدة ومجلس التعاون الخليجي (UK-GCC Joint Working Group)²⁰، لاستثمار الفرص المتاحة للشركات البريطانية لدخول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس (PPP : Public Private Partnership)، مع تأكيد دعم وكالة ائتمان الصادرات البريطانية (BECA : Britain's Export Credit Agency) لجميع المعاملات التجارية الخليجية.²¹

لقد أوضحت شركة نفط الهلال الإماراتية (CPC Company) أن قطاع الصناعات التحويلية يلعب دوراً هاماً في تراجع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة رغم خطط التحفيز التي انتهجتها واتبعتها الحكومات مؤخراً، حيث تشير البيانات المتداولة إلى أن

الصناعة التحويلية في سلطنة عُمان ساهمت بشكل كبير في رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي لها في عام 2014، ووصلت إلى ما يقارب 2.9 مليار ريال، وتراجعت إلى 2.6 مليار ريال في نهاية عام 2015، وانخفضت بنسبة 21% خلال الربع الأول من سنة 2016م مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، في المقابل سجل قطاع الصناعات التحويلية مؤشرات نمو إيجابية خلال العام الماضي في إمارة أبو ظبي ووصلت إلى 11%، وساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي للأسعار الثابتة بنسبة وصلت إلى 6%، وذلك بسبب إعادتها لرسم خريطة الناتج المحلي من خلال القطاع الصناعي لتحقيق النمو المستدام، والتي تستهدف من خلاله رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بنسبة 20% بحلول عام 2021م²²؛ وفي الأخير فان خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي سيمكنها من كسر العديد من الحواجز ويسمح لها بحرية أكبر كما صرحت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة ماي بقولها " truly global Britain " ، وهو ما ترجمته نوايا الدول الخليجية نحو بريطانيا فمباشرة بعد إطلاق المادة 50 من معاهدة لشبونة أعلن رئيس الوزراء القطري الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة أن هيئة الاستثمار القطرية ستستثمر 5 مليارات جنيه إسترليني إضافية أي ما يقدر ب (6.6 مليار دولار) في المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي²³.

فبعد أقل من ستة أشهر من ظهور نتائج الاستفتاء، أطلقت قمة مجلس التعاون الخليجي - المملكة المتحدة ، التي عقدت في البحرين، الشراكة الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة، وهي إطار خاص للتعاون في مجالات تتراوح بين التجارة والدفاع وصولاً إلى البيئة.

خاتمة:

لقد أدى قرار الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي إلى أزمة اقتصادية، كما وضع صنّاع القرار والمؤسسات الأوروبية أمام واقع جديد يتطلب إعادة النظر في أسباب تراجع الحماس لفكرة الاندماج الأوروبية، وهدّدت بتداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا والإتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه؛ وطُرحت أسئلةٌ حول مدى تأثير ذلك على بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وذلك تحسباً لمواجهة التداعيات المنتظرة والتي هي مرهونة بالمفاوضات والاتفاقيات التي تسعى إليها بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي مستقبلاً، إذ يمكن للخروج البريطاني أن يؤثر على بلدان الشرق الأوسط من المعاملات التجارية، حيث بلغ إجمالي حجم الصادرات الخليجية إلى بريطانيا 24 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة: 7,6 مليار دولار، مما يبرز القيمة السوقية للمنتجات الخليجية في بريطانيا، خصوصاً مع توفر عوامل جذب كثيرة في بريطانيا للأسواق الخليجية واحتمال ظهور تأثيرات على المدى المتوسط بعد وضع القوانين المنظمة للسوق الأوروبية.

نتائج البحث:

خلص هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات التي رأيناها مهمة، وهي كما يلي:

- أثر قرار انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي على بريطانيا أكثر من نظيرتها في منطقة(GCC)؛
- أتاح انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فرصة لبريطانيا من أجل تعزيز الصفقات التجارية مع البلدان غير الأعضاء بالإتحاد الأوروبي بصفة عامة، مع إمكانية اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) بصفة خاصة؛

التوصيات:

لكي يسن لبلدان منطقة (GCC) تفادي التأثير المباشر لخلفيات البريكسيت، ينبغي لها أن تكييف سياستها وفق ما يخدم مصالحها التجارية والاستثمارية، بشكل أقل ارتحاناً بالانفصال البريطاني أو بتفكك الإتحاد نفسه، الذي لا يزال إلى اليوم يشكل القوة الاقتصادية الأولى عالمياً، وذلك وفق ما يلي:

- يمكن القول أن بريطانيا أصبحت حرة بعد بريكسيت، هذه هي المفارقة من خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي فصانعي القرارات ببريطانيا هم بحاجة الآن إلى شركات جديدة من أجل تعميق وتوسيع علاقاتها التجارية وتعتبر دول مجلس الخليج نوافذ استثمارية بالغة الأهمية من أجل التخفيف من عواقب بريكسيت؛
- ينبغي استثمار خروج بريطانيا لتطوير علاقاتهم التجارية معها ومع الإتحاد الأوروبي ضمن شراكة أفضل توازن تراعى فيها الأولويات الاستثمارية.

قائمة المراجع:

1. حافظ التونسي، انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي: التداعيات أوروبياً و عربياً، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2017، مقال اطلع عليه بتاريخ: (20/12/2019)، متاح على الرابط: www.csds-center.com
2. ACRPS, **Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations**, Assessment Report, Policy Analysis Unit – Arab Center for Research and Policy Studies, July 2016.
3. Antoine Vagneur-Jones, **Global Britain in the Gulf Brexit and relations with the GCC**, Research Fellow, Fondation pour la recherche stratégique, Note n° 13/2017, 2017.
4. Bloomberg, **The UK's plan to leave the European Union, 2017**, available at: <http://www.Bloomberg.com>. Consulted: (27/12/2019).
5. CPC: Crescent Petroleum Company (2016), Annual report. Available at: <https://www.crescentpetroleum.com/ar/news-arabic> . Consulted: (31/07/2018).
6. Ian Groome, **The impact of Brexit on the MENA region: How can Corporate Treasurers look to navigate the financial risks of tomorrow?** , Thomson Reuters, 2016.
7. ICD, Annual Report, Investment Corporation of Dubai, 2015. Available at : <https://www.icd.gov.ae/2016/06/28/investment-corporation-of-dubai-records-annual-net-profit-of-aed-27-5-billion>
8. IFM, **United Kingdom: 2016 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report**, International Monetary Fund. European Department, 2016.
9. Kristian Coates Ulrichsen, **What Brexit Means for the GCC**, Atlantic Council, June 28, 2016.
10. Manuel Almeida, **Brexit's economic and political effects a puzzle for the GCC too, 2018**. Available at: <https://www.zawya.com>. Consulted: (20/12/2019).
11. ONS, **Balance of payments: Trade in Goods: EMU Euro Area 19 members**, Office for National Statistics, 2017, available at: <https://www.ons.gov.uk> . Consulted: (25/12/2019).
12. Press release , **“Enhancing economic relationships between the UK-GCC through PPP”**, GOV.UK, 19 April 2017. Available at: <https://www.gov.uk> . Consulted: (28/12/2019).
13. **“Prime Minister's speech to the Gulf Co-operation Council 2016”**, GOV.UK, 7 December 2016. Available at: <https://www.gov.uk> . Consulted: (28/12/2019).
14. Sarah Townsend, **Middle East weighs economic impact as Brexit uncertainty rolls on**, N The National, 2019, available at: <https://www.thenational.ae/world/brexit/middle-east-weighs-economic-impact-as-brexit-uncertainty-rolls-on-1.833506> . Consulted: (04/01/2020).
15. The Delma Institute, **“ West Asia and North Africa Quarterly ”**, Issue One, January 2017.
16. SWFI, Sovereign Wealth Fund Rankings, Sovereign Wealth Funds Institute, 2016. Available at: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>. Consulted: (28/12/2019).
17. The Delma Institute, West Asia and North Africa Quarterly, Issue one, January 2017.

- ¹: Ian Groome, *The impact of Brexit on the MENA region: How can Corporate Treasurers look to navigate the financial risks of tomorrow?*, Thomson Reuters, 2016, pp : 01- 07.
- ²: Antoine Vagneur-Jones, *Global Britain in the Gulf Brexit and relations with the GCC*, Research Fellow, Fondation pour la recherche stratégique, Note n° 13/2017,2017, pp : 01- 10.
- ³: Kristian Coates Ulrichsen, *What Brexit Means for the GCC*, Atlantic Council, June 28, 2016.
- ⁴ : حافظ التونسي ، انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي :التداعيات أوروبياً و عربياً، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية،2017، مقال اطلع عليه بتاريخ: (2019/12 /20)، متاح على الرابط: www.csds-center.com
- ⁵: ACRPS, *Britain's Exit from the European Union: Implications and Possible Future Relations*, Assessment Report, Policy Analysis Unit – Arab Center for Research and Policy Studies, July 2016, pp: 01- 05.
- ⁶: ONS, *Balance of payments: Trade in Goods: EMU Euro Area 19 members*, Office for National Statistics, 2017, available at: <https://www.ons.gov.uk> . Consulted: (25/12/2019).
- ⁷: Sarah Townsend, *Middle East weighs economic impact as Brexit uncertainty rolls on*,N The National,2019, available at: <https://www.thenational.ae/world/brexit/middle-east-weighs-economic-impact-as-brexit-uncertainty-rolls-on-1.833506> . Consulted: (04/01/2020).
- ⁸ : Ian Groome,*The impact of Brexit on the MENA region: How can Corporate Treasurers look to navigate the financial risks of tomorrow?* Thomson Reuters, 2016, p : 03
- ⁹: IFM, *United Kingdom: 2016 Article IV Consultation-Press Release; and Staff Report*, International Monetary Fund. European Department,2016, pp: 01- 68
- ¹⁰: Bloomberg, *The UK's plan to leave the European Union, 2017*, available at: <http://www.Bloomberg.com>. Consulted: (27/12/2019).
- ¹¹: The Delma Institute, “ *West Asia and North Africa Quarterly* ” .Issue One, January 2017, pp: 01 -36.
- ¹² : “*Prime Minister's speech to the Gulf Co-operation Council 2016*”, *GOV.UK*, 7 December 2016. Available at: <https://www.gov.uk> . Consulted: (28/12/2019).
- ¹³ : Press release , “*Enhancing economic relationships between the UK-GCC through PPP*”, *GOV.UK*, 19 April 2017. Available at: <https://www.gov.uk> . Consulted: (28/12/2019).
- ¹⁴: The Delma Institute, *West Asia and North Africa Quarterly*, Issue one, Jannury2017, p: 27
- ¹⁵ : Kristian Coates Ulrichsen, *What Brexit Means for the GCC*, Atlantic Council, June 28, 2016.
- ¹⁶ : ICD, Annual Report, Investment Corporation of Dubai, 2015. Available at : <https://www.icd.gov.ae/2016/06/28/investment-corporation-of-dubai-records-annual-net-profit-of-aed-27-5-billion>
- ¹⁷ : SWFI, *Sovereign Wealth Fund Rankings*, Sovereign Wealth Funds Institute, 2016. Available at: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>. Consulted: (28/12/2019)
- ¹⁸: The Delma Institute, *West Asia and North Africa Quarterly*, Op.Cit, p: 28.
- ¹⁹ : SWFI, *Sovereign Wealth Fund Rankings*, Sovereign Wealth Funds Institute, Op.Cit, Available at: <http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings/>. Consulted: (28/12/2019).
- ²⁰ : “ *Prime Minister's speech to the Gulf Co-operation Council 2016*”, *GOV.UK*, 7 December 2016. Available at: <https://www.gov.uk>, Op.Cit, Consulted: (28/12/2019).
- ²¹ : Press release , “ *Enhancing economic relationships between the UK-GCC through PPP*”, Op.Cit. Available at: <https://www.gov.uk> . Consulted: (28/12/2019).
- ²²: CPC: Crescent Petroleum Company (2016), Annual report. Available at: <https://www.crescentpetroleum.com/ar/news-arabic> . Consulted: (31/07/2018).
- ²³: Manuel Almeida, *Brexit's economic and political effects a puzzle for the GCC too,2018*. Available at: <https://www.zawya.com>. Consulted: (20/12/2019).